

## الملف

داود رمال  
aborami20@hotmail.comجورج قرم: فات أوان الخروج من المأزق  
بلا صندوق النقد

لمرة الاولى في تاريخ لبنان، وتحديدًا منذ الاستقلال عام 1943، تأخذ الحكومة خيار الذهاب الى صندوق النقد الدولي طالبة مساعدته للخروج من الازمة الاقتصادية والمالية والنقدية، بعدما وقع رئيس مجلس الوزراء الدكتور حسان دياب ووزير المال الدكتور غازي وزني طلب مساعدة صندوق النقد للبنان في الاول من ايار 2020

قد تفرض على الدولة ومن شأنها ان تمس السيادة الوطنية. لكن كل المواقف تقاطعت عند وجوب ان تقتزن هذه الخطوة بالذهاب سريعاً الى اقرار سلة من الاصلاحات وقوانين مكافحة الفساد. في هذا الاطار تحدث وزير المال السابق الدكتور جورج قرم لـ"الامن العام"، شارحاً انطلاقاً من خبرته، ما ينتظر لبنان بعد بدء مفاوضات مع صندوق النقد وما هو المطلوب لانقاذ الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي.

ما هو السياق التراكمي من السياسات الذي اوصل لبنان الى خيار الاستعانة بصندوق النقد الدولي؟

هو نتيجة النظام النقدي المبني على الربيع، وعلى الفارق بين الفوائد على الدولار الاميركي وبين الفوائد على الليرة اللبنانية، والتي كانت اساس الاستدانة المتزايدة للدولة، علماً ان لبنان خرج من فترة الحرب الاهلية بين عامي 1975 و1990 من دون دين يذكر، اذ كان الدين ملياراً ونصف مليار دولار بالليرة اللبنانية. ما اوصلنا الى هذا الخيار يعود الى السياسات التي طبقت واغتنت منها عدد من اللبنانيين عبر الاستدانة بالدولار بفائدة تصل الى 6 و7 في المئة، وتوظيف الدين في سندات خزينة بفوائد بلغت عام 1995 نسبة 39 في المئة، ما ادى بطبيعة الحال الى افلاس الدولة والى نوع من الركود الاقتصادي. فهل كان من المعقول ان دولة خارجة من حرب امتدت 15 سنة لا تكون معدلات النمو اكثر من 4 الى 5 في المئة في السنة، اضافة الى ان حكومات الرئيس رفيق الحريري عمدت الى خفض ضريبة الدخل من 43 في المئة الى ضريبة تصاعدية من 2 الى 10 في المئة حينئذ، علماً اننا كنا خارجين من الحرب. عندما عينت وزيراً للمال رفعت ضريبة الدخل

وصف رئيس الحكومة الدكتور حسان دياب خطوة طلب مساعدة صندوق النقد الدولي بقوله "هذه اللحظة مفصلية في تاريخ لبنان، حيث بدأنا الخطوة الاولى نحو ورشة حقيقية لانقاذ لبنان من الهوة المالية العميقة التي يصعب الخروج منها من دون مساعدة فاعلة ومؤثرة"، متمنياً ان تكون "نقطة التحول في المسار الانحداري للواقع المالي والاقتصادي للبنان".

جاءت هذه الخطوة بعدما اعلن رئيس الحكومة ملاحم الخطة الاقتصادية - المالية التي اقراها مجلس الوزراء بالاجماع في 30 نيسان 2020، في جلسة عقدها في قصر بعبدا برئاسة رئيس الجمهورية ميشال عون الذي اكد ان الخطة "ستضع لبنان على المسار الصحيح نحو الانقاذ المالي والاقتصادي، وهي تعتمد على مكونات رئيسية متداخلة: المالية، الاقتصادية، المصرفية والنقدية، الحماية الاجتماعية والتنمية"، في حين اشار الرئيس دياب الى ان "الخطة تنطلق من ضرورة البدء فوراً بتنفيذ الاصلاحات التي طال انتظارها، وهي على مستوى ادارة الدولة، والسياسة المالية، والقطاع المالي، والمصرف المركزي، والحساب الجاري، وميزان المدفوعات. وقد حددت اهدافاً على مدى 5 سنوات، هي: خفض العجز في الحساب الجاري الى 5.6 في المئة، والحصول على دعم مالي خارجي يفوق 10 مليارات دولار اضافة الى اموال مؤتمر سيدر، والعودة الى النمو الايجابي اعتباراً من العام 2022، واعتماد الدعم المباشر وغير المباشر للفتات غير الميسورة، وتنفيذ برامج اجتماعية في هذا المجال".

تتوعد آراء القوى السياسية ومواقفها حول هذه الخطوة، بين من رأى انها تصب في الصالح الوطني العام وتساعد لبنان على الخروج من ازمته بمؤازرة دولية، وبين من اعتبر ان ثمة محاذير لا بد من الانتباه اليها خصوصاً لجهة الشروط التي



وزير المال السابق الدكتور جورج قرم.

لا تزال قائمة او حكومة الرئيس حسان دياب الحالية، اذ ليس هناك من خيارات الا الاتجاه نحو الصين ومؤسسات دول البريكس. ثمة مؤسسات ضخمة يمكن ان تساعد وتقدم تمويلاً مهماً بشروط مقبولة وليست قاسية، لكن نفوذ الولايات المتحدة الاميركية في لبنان لا يزال اقوى الى الان من النفوذ الصيني ونفوذ الدول الناشئة.

اقرت الحكومة اللبنانية خطة اقتصادية سمّتها خطة التعافي الاقتصادي والمالي، هل من دور لها في جذب المساعدات للبنان واقتناع صندوق النقد بتقديم المساعدة؟

اعتقد ان صندوق النقد الدولي سيقدم مساعدات في حدود معينة. لكن هذه المساعدات لا يمكن ان تتعدى بضع مئات من ملايين الدولارات، لأن الصندوق مكبل ايضاً بقانون تأسيسه، ومساهمة لبنان في رأسماله هي مساهمة متواضعة. لذا على المفاوضات اللبنانية ان يكون على بينة من هذه الامور، وان لا يذهب في التوقعات الى سقف عالية، او عكس ارقام لا تنطبق مع ما يمكن ان يحصل عليه لبنان، حتى لا يؤدي ذلك الى صدمة سلبية لاحقاً. بينما يكمن الطموح الحكومي في ان تنتهي المفاوضات مع صندوق النقد الى نتائج يمكن توظيفها في عملية التقاط الانفاس، توازياً مع الاسراع في اقرار الاصلاحات المطلوبة ووقف الهدر ومكافحة الفساد فعلاً لا قولاً.

لم يكن لدينا خيار الا اللجوء الى الصندوق او الذهاب الى الصين ودول البريكس

■ هناك شروط ووصف بالقاسية جداً يضعها الصندوق على الدول التي تطلب مساعدته، هل يستطيع لبنان ان يرفض او يعترض على عدد من هذه الشروط او انه ملزم الاخذ بها كاملة؟

طبعاً، اذا تغاضينا عن ان صندوق النقد الدولي جهاز من اجهزة النفوذ الاميركي في العالم، وقد طور اساليب تدخله واخذ في الاعتبار حاجات الفئات الفقيرة. فالصندوق اليوم ليس كما كان منذ نحو عقدين من الزمن، كونه تطور في اساليبه وتدخل في دول عدة. لذا الخوف مع الصندوق هنا ناتج من الشروط السياسية الطابع، سواء بالنسبة الى الجنوب اللبناني او بالنسبة الى التجارة اللبنانية مع سوريا، فهناك محاذير كثيرة من هذه الناحية.

هل هذا يعني ان لصندوق النقد الدولي شروطاً تمس السيادة الوطنية في مقابل موافقته على تقديم المساعدة؟

اذا لم يأخذ لبنان خيار التوجه الى مصادر التمويل البديلة، اي الصين والدول الناشئة، فليس لديه اليوم اي قوة ذاتية حتى يتجنب تطبيق صفات صندوق النقد الدولي السياسية الطابع.

■ تلمّح الى شروط سياسية، هل هذا هو الواقع؟

كل وصفات صندوق النقد الدولي سياسية الطابع، واي مساعدة تستبطن شروطاً سياسية، لذلك انصح بأن يكون لدى الحكومة اللبنانية خيار مواز. فاذا لم تتمكن من التوفيق بين مقتضيات الاستقرار والسلم الوطني وبين شروط الصندوق، علينا ان نكون جاهزين للخيارات البديلة.

■ كوزير سابق للمال، ما هي نظرتكم الى كيفية الخروج من الازمة التي يقبع لبنان تحت وزرها؟

نصيحتي هي العودة الى الانتاج. هذا الامر ينقذ لبنان بغض النظر عن القضايا السياسية الكبرى والقضايا الاقليمية التي تؤثر على الواقع المحلي. يجب ان يكون الانقاذ في لبنان عبر نهضة انتاجية كبيرة، سواء في قطاع الزراعة او في قطاع الصناعة او في قطاع المعلوماتية ايضاً، لان العنصر الشاب في لبنان موهوب للغاية ولدينا شركات عدة متخصصة بالمعلوماتية. اعتقد ان لدينا القدرة على اخراج لبنان وشعبه من الورطة التي نحن فيها، وبطبيعة الحال يتطلب الامر، كما ذكر مراراً وتكراراً، تغييراً في سياسات مصرف لبنان التي زادت الطين بلة.

■ هل تعتقد ان للبنان القدرة على الخروج من هذه الازمة، وهل من سبيل للحكومة لتجاوز سلسلة الازمات التي تواجهها؟

لا بد من التذكير ان لبنان مر بفترة تشبه تلك التي نحن نعيش في ظلها حالياً خلال ما سمي بالحرب الاهلية وعلى مدار 15 عاماً. يومها نهضت النشاطات الزراعية في كل المناطق اللبنانية. انا اعتقد ان النهضة في القطاع الزراعي بدأت، وبدناً نلمس هذا التوجه الى زراعة الارض في محاولة للتغلب على الضائقة المعيشية وارتفاع الاسعار. اتمنى ان لا تكون العودة الى الارض موسمية او نتيجة ازمات بل حالة مستمرة لأن الزراعة والصناعة هما من مقومات قوة لبنان، ولا بد من استثمار العقول اللبنانية الشابة في اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا.